IRAQI Academic Scientific Journals

KHAZAYIN OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES (2024) (01) (01): P(12-24)

خزائن للعلوم الاقتصادية والإدارية
KHAZAYIN OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
ISSN: 2960-1363 (Print)
ISSN: 3007-9020 (Online)

Analyzing and measuring the impact of oil shocks on unemployment rates in Iraq from an economic development perspective

Alyaa Hussein Khalaf Al-Zarkroushi [1]

[1] *Department of Economics, College of Administration and Economics, University of Diyala, 32001, Ba'aqubah, Diyala, Iraq;* aliaeco@uodiyala.edu.iq

Abstract. : Iraq is one of the countries exposed to oil price fluctuations, as the price of oil is determined according to the conditions of the global economy, that is, external conditions. This makes the Iraqi economy vulnerable to external shocks. In addition, oil revenues have not been exploited in developing the rest of the economic sectors in order to increase their productivity, and the lack of Investing the surpluses resulting from the oil abundance led to the loss of benefit from these surpluses, and this indicates that oil shocks have a direct and indirect effect in generating economic problems, including unemployment, and the research problem lies in the following questions:

Q1: What are the analytical foundations for the relationship between oil shocks and the unemployment rate?

Q2: What effects can fluctuations in oil prices have on the unemployment rate?

The research is divided into three sections. The first section includes: The relationship between oil shocks and unemployment (according to an analytical perspective). The second section: Measuring the relationship between oil shocks and the unemployment rate in Iraq. The third section dealt with: Insights and treatments to reduce unemployment rates in Iraq, and conclusions and recommendations were reached

Keywords: oil shocks, unemployment rate, economic development perspective, ARDL model, Iraq

DOI: 10.69938/Keas.2401012

تحليل وقياس أثر الصدمات النفطية على معدلات البطالة في العراق من منظور التنمية الاقتصادية

ا.م د علياء حسين خلف الزركوشي [1]

[1] *قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة ديالى، 32001، بعقوبة، ديالى، العراق* aliaeco@uodiyala.edu.iq

المستخلص. يعد العراق من الدول التي تتعرض الى تقلبات أسعار النفط أذ يتحدد سعر النفط تبعاً لظروف الأقتصاد العالمي أي الظروف الخارجية وهذا الأمر يجعل الاقتصاد العراقي عرضة للصدمات الخارجية فضلاً عن ذلك فأن أيرادات النفط لم يتم أستغلالها في تطوير بقية القطاعات الاقتصادية من أجل زيادة أنتاجيتها كما أن عدم أستثمار الفوائض التي تنتج عن الوفرة النفطية أدى الى فقدان المنفعة من هذه الفوائض

، وهذا يشير الى ان للصدمات النفطية لها اثر مباشر واثر غير مباشر في توليد المشكلات الاقتصادية ومنها البطالة ، وتكمن مشكلة البحث في التساؤلات الآتية :

س1: ما الأسس التحليلية للعلاقة بين الصدمات النفطية ومعدل البطالة؟

س2: ما الآثار التي يمكن ان تعكسها التقلبات في أسعار النفط على معدل البطالة؟

ويقسم البحث الى ثلاث مباحث يتضمن المبحث الأول: العلاقة بين الصدمات النفطية والبطالة (وفق منظور تحليلي) وجاء المبحث الثاني: قياس العلاقة بين الصدمات النفطية ومعدل البطالة في العراق، وتناول المبحث الثالث: رؤى ومعالجات لتخفيض معدلات البطالة في العراق، وتم التوصل الى الاستنتاجات والتوصيات.

الكلمات المفتاحية: الصدمات النفطية، معدل البطالة، منظور التنمية الاقتصادية، انموذج ARDL ،العراق.

Corresponding Author: E-mail: aliaeco@uodiyala.edu.iq

1. المقدمة:

نظرا لكون الاقتصـــاد العراقي يعد اقتصـــاداً أُحادي الجانب لارتكازه على مورد اقتصـــادي واحد وهو النفط ، والذي انتج هيكلا اقتصـــاديا مشـــوها شـــهد عدة صـــدمات، وتغيرات هيكلية بدء من ثمانينيات القرن الماضـــي، وامتدادا إلى الوقت الحالي، جعلت منه اقتصـــاداً غير مستقر وعرضـــة للصـــدمات الخارجية ، ويخص بالذكر منها الصـــدمات النفطية ، وعلى الرغم من كل ذلك كانت هناك معالجات مجتزأة على المســـتويين المادي والبشـــري ولكن في انهيار مســـتمر للنظامين المالي والاقتصـــادي ، ويبرز دور الاقتصـــاد الكلي من خلال بعض سياساته الكلية والمتمثلة بالسياسة (المالية ، النقدية) في تحقيق الأهداف الاقتصادية من (معدلات نمو مرتفعة ، وتحقيق استقرار اقتصـــادي ، تخفيض معدلات البطالة ، الاستقرار في الأسعار، والحد من معدلات التضـــخم). لذلك خصـــص هذا البحث لعرض وتحليل تطورنمو الاقتصاد العراقي بتحليل لأثر صدمات اسعار النفط على معدلات البطالة في العراق

1.1 أهمية البحث :-

تتجلى الأهمية البحثية من خلال كون متغير البطالة يصـــب في مشـــكلات التنمية الاقتصـــادية التي يعاني منها الاقتصـــاد العراقي ودراسة صدمات أسعار النفط متغير اخر يُسهم بشكل فعال في تغذية التنمية الاقتصادية أما بشكل إيجابي أو بانعكاس سلبي، كما يعد موضوع التحليل وقياس العلاقة بين متغيرين الصدمات النفطية والبطالة من الموضوعات التي أستحوذت على الأهمية والجدلية في تأثيرات الجانب المالي على متغيرات الجانب الإنساني.

1.2 مشكلة البحث:-

ما هي طبيعة العلاقة بين الصدمات النفطية ومعدلات البطالة في العراق ؟ وكيف تؤثر على مسار التنمية الاقتصادية؟

1.3 هدف البحث :-

من أهم الأهداف التي يسعى البحث الى تحقيقها:

- التعرف على طبيعة العلاقة بين الصدمات النفطية ومعدلات البطالة .
- قياس وتحليل العلاقة بين الصدمات النفطية ومعدلات البطالة .
- صياغة حلول ومعالجات مستقبلية مقترحة للتخفيف من البطالة وتوليد فرص العمل في العراق.

1.4 فرضية البحث :-

ينطلق البحث من فرضـــية مفادها : بأن هنالك علاقة بين الصـــدمات النفطية ومعدلات البطالة ويتبين من خلال الاســـتجابة الى أثر انخفاض وحيد ومفاجئ لمتغير على نفســـه وعلى باقي متغيرات النظام في كل الاوقات مع فرض عدم وجود ارتباط بين الأخطاء، لذلك فإنَ تحليل دوال النبضـــات هو لقياس درجة اســـتجابة معدل البطالة (UN) إلى المتغيرات الأخرى المســـتقلة المعبرة عن الصدمة المتمثلة بأسعار النفط (PETRP)

2. منهجية البحث :-

اعتمدت الدراسة على الاسلوب التحليلي والكمي لبيان أثر الصدمات النفطية المتمثلة بأسعار النفط على معدلات البطالة في العراق ، إذ يتضمن بناء وصياغة النموذج المقترح للدراسة بأستخدام المناهج والأساليب القياسية الحديثة التي تدرس العلاقات والتأثيرات طويلة الأجل بين المتغيرات الأقتصـــادية والتي تتمثل بأســـاليب تحليل نماذج الأنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) وذلك من خلال أختبار أســـتقرارية بيانات الدراســـة بأســـتخدام أختبار جذر الوحدة لتحديد درجة ســـكونها (تكاملها) ومن ثم تحليل التكامل المشـــترك من خلال أســـتخدام أختبار الحدود (Bound Test) للتحقق من وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل كما تم أجراء أختبار أستجابة النبضة لقياس أثر الصدمة التي يتعرض لها على متغير البطالة وتأثير تلك الصدمة على قيمها الحالية والمستقبلية .

3. حدود البحث:-

الحدود الزمانية : تضمنت الدراسة المدة 2004-2022

الحدود المكانية : الاقتصاد العراقي .. حالة دراسية

4. هيكلية البحث :-

ويقسم البحث الى ثلاث مباحث يتضمن المبحث الأول : العلاقة بين الصدمات النفطية والبطالة (وفق منظور تحليلي) وجاء المبحث الثاني: قياس العلاقة بين الصـــدمات النفطية ومعدل البطالة في العراق، وتناول المبحث الثالث: رؤى ومعالجات لتخفيض معدلات البطالة في العراق، وتم التوصل الى الاستنتاجات والتوصيات.

5. مجالات الافادة من البحث:-

1- إغناء مشكلة البحث وإثراء معلومات الباحث معرفياً حول متغيرات البحث.
2- أخذ خبرة واسعة تزود بها مما شكل حجر اساس في بناء قاعدة ارتكز عليها هذا البحث وتكوين المسار الذي تم التوجه اليه

المبحث الأول

تحليل تطور واقع البطالة والصدمات النفطية في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022)

اولاً: يعد مؤشـــر البطالة في الاقتصـــاد العراقي من المؤشـــرات المهمة التي يجب دراســـتها في الوقت الحاضـــر نتيجة لعوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية استشرت في الاقتصاد العراقي منذ مدة زمنية ليست بالقصيرة ففي عام 2003 اخذت البطالة تشكل هاجسا مقلقا لدى الحكومة اذ سجل معدل البطالة (28.1%) اعلى مستوى له السكان النشيطين اقتصاديا ويعود ذلك إلى شل حركة النشـاط الاقتصـادي نتيجة لما دمرته الحرب من بنى تحتية، وما تبعها من اعمال تخريب ونهب لكافة الممتلكات العامة، الأمرالذي أدى إلى صـعوبات في مواصـلة النشـاط الاقتصـادي مما ضـاعف المشـكلة لاسـيما بعد الإجراءات التي اتخذتها سـلطة الائتلاف ، واســتمر هذا الانخفاض لغاية (2007) والذي وصــل إلى (11.7%) انظر الجدول (1). يعزى هذا التراجع إلى طبيعة ســياســة التشـــغيل التي تبنتها الحكومة بعد عام 2005 والهادفة إلى زيادة أعداد المشـــتغلين في الدولة والاجهزة الامنية مؤديا الى تطوع الكثير من العاطلين عن العمل في ســـلك الجيش والشـــرطة وقوى الامن الداخلي ،في حين الاعوام اللاحقة اجريت العديد من المســوحات للبطالة على وفق المؤشــرات المعتمدة من قبل منظمة العمل الدولية (LLO) فقد اشــارت الى انخفاض في معدلاتها العامة في البلاد الى نحو (11.9%) لعام 2012، وهذا يعود بعدها اخذت معدلات البطالة بالارتفاع حتى وصـــلت عام (2015) إلى (13.18%) ويعزى هذا الارتفاع إلى الأزمة المزدوجة التي عاشـــها العراق منذ منتصـــف عام 2014 واحتلال التنظيمات الارهابية لعدد من المحافظات والمناطق، والتي انعكس تأثيرها على مجمل الأوضـــاع الاقتصـــادية والاجتماعية، والتي تفاقمت اثارها السلبية على البيئة والمجتمع مولدة بيئة هشة غير محمية تعاني من عدم الاستقرار، انعكست بشكل واضح على التشغيل والاســتثمار والإنتاج والنمو والحراك الســكاني، كما ولم تتمكن خطة التنمية الوطنية 2013-2017 من تحقيق أهدافها المرســومة بخفض معدلات البطالة إلى (6%) في عام 2017 ، إذ أخذت بالارتفاع حتى وصـــلت إلى (13.8%) عامي 2017 لغاية 2021 على التوالي . واســتمرالخلل وعدم التوازن في ســوق العمل، وانفصـــام مخرجات التعليم عن ســوق العمل، مع تأثيرات مباشـــرة وعميقة لازمة الإرهاب والعنف وما رافقها من نزوح ، وأضـــرار، وخســـائر مادية وبشـــرية واجهت ملايين الســـكان. (وزارة التخطيط ، 2022)

ثانياً: الصدمات النفطية وتداعياتها على مؤشرات الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022)

ونظرا لكون العراق أحد أعضـــاء هذه المنظمة فإن التقلبات في أســـعار النفط العالمية تحتم عليه الالتزام بمعايير الأوبك، فضـلاً عن ريعية الاقتصـاد العراقي المتمثلة باعتماده على مصـدر النفط فقط، وعدم تنوع مصـادر دخله تجعله عرضـة لصـدمات أسـعار النفط بشـكل مباشـر وخطير أحياناً نظراً لأرتفاع مسـاهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي. ومن ثم فأن انخفاض أسعار النفط ومن ثم انخفاض العوائد القت بظلالها على مستوى الاداء الاقتصـادي العراقي ويمكن ايجاز هذه التداعيات من خلال تقسيم فترات الصدمات النفطية حسب المدد الزمنية وكآلاتي :

1- الصدمة الاولى2003(صدمة مناوئة) : شهدت هذه المرحلة الاولى بداية الاحتلال الأمريكي للعراق وما رافقة من أضرار كبيرة بالمنشآت النفطية، بالرغم من ذلك لم يكن لوزارة النفط خطة سليمة محددة المعالم والأهداف لإزالة الأضرار وتصليح المنشآت، ولم تمتلك القدرة التنفيذية لانجازها بسبب الظروف غير الطبيعية التي مر بها العراق مما سبب في استمرار وتفاقم مشـــاكل القطاع النفطي وانعدام توســـع الطاقات الإنتاجية ، إذ ان جهود الوزارة لم تكن الا معالجات آنية ترقيعية. وشـــهدت أسعار النفط ارتفاعا ملحوظا بشكل عام وذلك لعام (2003) مسجلة اعلى مستوى لها منذ عام (1990) إذ بلغ متوسط سعر ســـلة خامات اوبك (28.1) دولار للبرميل، ويعزى هذا الارتفاع إلى زيادة الطلب العالمي على النفط إذ بلغ (73.2) مليون برميل يوم، ويعود هذا الارتفاع ايضا إلى عوامل عديدة منها: (كيطان، 2018، صفحة 118)

- ❖ الاضطرابات العرقية والقبلية الواسعة في نيجيريا التي حجبت جزءا كبيرا من امداداتها للسوق النفطية.
- ❖ استمرار انقطاع الامدادات النفطية من فنزويلا نتيجة الاضراب العام الذي شهدته البلاد في عام 2002 .
- ❖ المخاوف المتزايدة من حدوث نقص في الامدادات النفطية بسبب التوترات السياسية في منطقة الشرق الاوسط.

2- الصدمة الثانية 2008(صدمة مؤاتية): استمر الارتفاع في أسعار النفط حتى عام 2008، الذي شهد ظهور صدمة مزدوجة الأثر، كان أثرها الأول مؤاتي في عام (2008) بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية إلى (94.45) دولاراً للبرميل الواحد بمعدل نمو سنوي بلغ (36.73%) ، وشهد على اثر ذلك ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي إلى (8.2%) للعام ذاته، ونظرا لكون دور السياسة المالية مسايراً للدورة الاقتصادية ، فقد شهد هذا العام انخفاضا لمعدل البطالة الى (15.3%) ويعزى هذا الانخفاض الى طبيعة سياسة التشغيل التي تبنتها الحكومة فضلا عن تبني الحكومة استراتيجية تشغيل للمديات الثلاثة صغير ومتوسطة وبعيدة المدى.

3- الصدمة الثالثة2009 (صدمة مناوئة): أما عام 2009 فقد شهد صدمة مناوئة تمثلت في انخفاض في أسعار النفط العالمية إلى (61.06) دولاراً للبرميل الواحد، مما أدى إلى حدوث صدمة مناوئة أدت إلى انخفاض معدل النمو السنوي إلى (-35.35 %) وهذا يعود الى الازمة المالية العالمية والتي ادت إلى انخفاض أسعار النفط على الرغم من زيادة الإنتاج من (2.28) مليون برميل لسنة 2008 إلى (2.34) مليون برميل لعام 2009 .، فضلاً عن انخفاض معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي إلى (3.4%)، وفي حين شهدت البطالة انخفاضا إلى (14%) .

4- في حين شهدت المرحلة الرابعة للمدة (2011-2013) تطوراً في أسعار النفط العالمية إذ بلغ (109.45) دولار لعام (2012) بعد ان كان (107.46) دولار للبرميل عام (2011) والذي يعد اعلى سعر خلال مدة الدراسة، في حين شهد عام 2013 انخفاض في أسعار النفط اذ بلغ (105.87) دولار للبرميل وبمعدل نمو سنوي بلغ (-3.27) دولار للبرميل، إذ شهدت سوق النفط حالة من الاستقرار والتوازن النسبي .

5- الصدمة الخامسة 2014(صدمة مناوئة): أنَّ صعوبة تخمين ظروف الاقتصاد العالمي وارتفاع حساسية أسعار النفط العالمية للظروف الاقتصادية القائمة جعل من عام (2014) بداية التمهيد لأخطر الصدمات المناوئة في تاريخ العراق التي تعد مزدوجة المصدر، تمثلت بصدمتي الإرهاب المتمثل بتنظيم داعش ، وانخفاض أسعار النفط العالمية. والتي رافقها سوء استخدام الموارد بالعملات الاجنبية وتلكؤ في تنفيذ الخطة الاستثمارية ضمن الموازنة العامة الاتحادية، فضلا عن حالات الفساد المالي والتي ادت إلى توقف المشاريع الاستثمارية الموكلة إلى القطاع الخاص بسبب سوء التنفيذ الأمر الذي انعكس على الكتلة النقدية في التداول. فبعد أن كان سعر النفط مسجلاً معدل نمو سنوي سالب (-9.05%) عام (2014) انخفض إلى (-48.62%) في عام (2015) نتيجة انخفاض أسعار النفط العامية إلى (49.47) دولاراً للعام ذاته، ليصبح معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2.3%) ومعدل البطالة (10.6%) ، ويرجع سبب هذه الصدمة إلى انخفاض أسعار النفط العالمية والصادرات النفطية على حد سواء والذي يعزى إلى جملة من العوامل اهمها: (شمخي، 2011، صفحة 39)

- انخفاض معدل النمو السنوي للطلب على النفط مع وفرة الامدادات النفطية العالمية، ولاسيما بعد استغلال مصادر النفط غير التقليدية في الولايات المتحدة الأمريكية مما نتج عنه زيادة كبيرة في إنتاجها النفطي وتحقيق زيادة صافية في الامدادات النفطية لمجموعة الدول خارج منظمة اوبك تقترب من (2) مليون برميل يوميا في عام 2014.
- ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسة منذ بداية عام 2014 ،الأمر الذي أدى إلى انخفاض أسعار النفط.

- توجه الدول الكبيرة المصدرة للنفط إلى المحافظة على حجم انتاجها النفطي لضمان حصتها السوقية بدلا من محاولة رفع الأسعار وذلك من خلال خفض الإنتاج ، مما تسبب في خلق فجوة بين العرض والطلب.
- عدم تأثير التطورات التي تشهدها بعض الدول المصدرة للنفط مثل العراق وليبيا على حجم الإنتاج .
- انخفاض طلب الاسواق الأوربية والصين على النفط الخام، ولاسيما مع استمرار معاناة عدد من الدول اقتصادياً ومالياً ، وتزايد المخاوف بخصوص تباطؤ وتيرة نمو الاقتصاد العالمي .
- ارتفاع مستوى المضاربات خلال العام في ظل العوامل الجيوسياسية السائدة.

إذ تعرض العراق في منتصف عام 2014 لصدمة امنية عطلت حركة النشاط الاقتصادي والاستثماري في البلد، وذلك تزامنا مع انهيار أسعار النفط، ومن ثم فأن هاتين الصدمتين تمثل تحديا وعقبة جديدة أمام السياستين المالية والنقدية في ظل عدم الاتساق بين الاهداف والادوات بعد عام 2003، وذلك يظهر اثر التفاعل السلبي من خلال مؤشرين ينطلقان من اصل نظري يتجسد الاول في (عدم الاتساق الزمني) لا سيما بالابتعاد عن هدفها الرئيسي والمتمثل بـــ (الاستقرار في المستوى العام للأسعار) على حساب توفير غطاء لعجز الموازنة والدين العام وذلك عبر (نافذة العملة) مما يولد كتلة نقدية ضخمة في النشاط الاقتصادي واستنفاذ الاحتياطيات الاجنبية، ويتفاعل مع هذا الاثر اثر آخر يتمثل بـــ (الهيمنة المالية) * (L.R.Werneck, 2005, pp. 3-6). وهو ذو اتجاه عكسي مع سياسة الاستقرار التي تبنتها السياسة النقدية في العراق بعد عام 2003 وضمن استقلالية البنك المركزي بقانون (56) لعام 2004 ويتجسد هذا الاثر بالتفاعل السلبي من خلال عبء عجز الموازنة الضخم والدين العام الداخلي الذي يجسد عامل ضغط سلبي على السياسة النقدية لتمويل ذلك العجز.

6- الصدمة السادسة 2017(صدمة مؤاتية): وشهد عام (2017) تحسناً في أسعار النفط العالمية بمعدل تغير سنوي بلغ (31.09%) ويعود هذا التحسن في معدلات النفط إلى تحسن الصادرات النفطية على أثر تحسن أسعار النفط العالمية وانتهاء العمليات العسكرية في العراق والخروج من حالة التقشف المالي ، و شهد معدل النمو المركب السنوي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة انخفاضا وصل إلى (0.24%) للمدة(2016-2022)، ويفسر هذا نمو الناتج بشكل منخفض لعدم توظيف الزيادة الحاصلة في الإيرادات النفطية بشكل يخدم الاقتصاد الوطني . وعليه يوضح الجدول (1) أثر صدمات أسعار النفط العالمية على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة وعلى معدل البطالة للمدة (2004-2022)

جدول (1) اثر الصدمة النفطية على معدل البطالة للمدة (2004-2022)

السنوات	أسعار النفط العالمية OP(1) دولارأمريكي / برميل	معدل النمو السنوي لأسعار النفط %	الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي %	معدل البطالة UN
2004	36.05	-	101845262.4	-	26.8
2005	50.64	40.47	103551403.4	1.7	17.9
2006	61.08	20.62	109389941.3	5.6	17.5
2007	69.08	13.10	111455813.4	1.9	11.7
2008	94.45	36.73	120626517.1	8.2	15.3
2009	61.06	-35.35	124702075	3.4	14
2010	77.45	26.84	132687028.6	6.4	12
2011	107.46	38.75	142700217	7.5	11
2012	109.45	1.85	162587533.1	13.9	11.9

* وتعني ان السياسة النقدية خاضعة للحاجات المالية في ظل مديونية مرتفعة من القطاع العام وجباية ضريبية غير كفؤة.

12.1	7.6	174990175	-3.27	105.87	2013
10.6	2.3	178951406.9	-9.05	96.29	2014
13.18	2.6	183616252.1	-48.62	49.47	2015
10.8	13.8	208932109.7	-27.05	36.09	2016
13.8	(1.8)	205130066.9	31.09	47.31	2017
13.8	2.6	210532887.2	45.04	68.62	2018
13.8	5.5	222141229.7	-7.26	63.64	2019
13.8	(12.0)	195402549.5	-34.71	41.55	2020
13.8	1.6	198496540.5	68.13	69.86	2021
15.55	7.0	212408657.3	39.42	97.4	2022

معدل النمو المركب %						
15.25		-7.21		9.20		أسعار النفط
0.24	-2016 2022	5.57	2015-2010	3.44	2009-2004	الناتج المحلي الإجمالي

المصدر : جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركز للاحصاء ، مديرية الحسابات القومية.

المبحث الثاني

أثر الصدمات النفطية على معدل البطالة بأستعمال نموذج الفجوات الزمنية الموزعة ARDL

يعد أسلوب التحليل القياسي من الأساليب الكمية التي تقوم على أساس تقدير وأختبار العلاقة بين المتغيرات المختلفة لما يتسم به من بساطة ودقة وقدرة على التفسير ، وتعد النظرية الأقتصادية المنطلق الأساس للدراسات القياسية ويبقى القياس الكمي أداة للبرهنة على مدى مطابقة حجم وأشارة المتغيرات لمنطق النظرية الأقتصادية ، ولغرض بيان أثر الصدمات النفطية على معدل البطالة من خلال بناء نموذج قياسي وفق الآتي:

أولاً: آثر الصدمات النفطية في البطالة **UNIMP=f (PETRP)**

لقياس آثر الصدمات النفطية (أسعار النفط) على معدلات البطالة لابد أولا يتم أختبار أستقراية المتغيرات من خلال أجراء أختبار ديكي فولر :-

جدول (2) نتائج أختبار الأستقرارية (جذر الوحدة unit root) للمتغيرات

Variable	Estimation		شكل الأنحدار	مستوى الفروق
	المحسوبة t	probabilities		
UN	-3.878459	0.0102	Constant (وجود حد ثابت)	المستوى
Petrp	-3.355245	0.0282	Constant (وجود حد ثابت)	الفرق الأول

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التقدير البرنامج الاحصائي (Eviews10) .

من الجداول أعلاه تبين أن نتائج أختبار الأستقرارية جذر الوحدة حسب أختبار ديكي – فوللر الموسع ADF على وفق المستويات الثلاثة سواء كان بوجود حد ثابت فقط أو وجود حد ثابت وأتجاه عام او عدم وجود حد ثابت وأتجاه عام ، أذ يتم أختبار قيمة (t*) المحتسبة مع قيمة (t) الجدولية أستناداً الى جداول (t) ديكي – فولر عند مستوى معنوية (1%, 5%, 10%) .وعند أجراء أختبار أستقرارية المتغيرات في المستوى الأصلي فقد أظهرت النتائج أن معدلات البطالة كانت مستقرة في المستوى (level) ممايؤكد على تحقق صفة السكون أي تحقق أستقراريتها وهذا يؤدي الى قبول فرضية العدم التي تنص بعدم وجود جذر وحدة أذ أن القيمة الأحتمالية لاختبار الأستقرارية $p_value=0.0102$ وهي أقل من مستوى المعنوية 5% ممادل على معنويته ، وعند أجراء أختبار أستقرارية متغير أسعار النفط Petrp في المستوى الأصلي فقد أظهرت النتائج أن السلسلة الزمنية كانت غير مستقرة في المستوى (level) ممايؤكد على عدم تحقق صفة السكون أي عدم أستقراريتها وهذا يؤدي الى قبول الفرضية

البديلة التي تنص بوجود جذر وحدة ، وهذا مايدل على أن قيم (t*) المحسوبة هي أصغر من القيم الجدولية عند المستويات (1%, 5%, 10%) الأمر الذي ألزم أجراء أختبار جذر الوحدة أي أجراء أختبار الفروق الأولى للسلاسل الأصلية الى أن تتحقق صفة السكون عند المستوى (5%) وعندها ستكون متكاملة من الدرجة الأولى $I_{(1)}$، بوجود حد ثابت وبما أن المتغير Petrp تحققت أستقراريته هنا نقبل فرضية العدم القائلة بعدم وجود جذر وحدة .

ثانياً- تقدير معلمات النموذج القياسي

نظراً لتحقق أستقرارية المؤشرات الأقتصادية عند الفرق الأول كل من (معدلات البطالة UN، اسعار النفط Petrp) ، وفي ضوء تلك المعطيات للأستقرارية وأنسجاماً مع الأسس النظرية للأقتصاد القياسي فأن التقدير والتحليل لتلك المتغيرات يفترض أن يتم وفق نموذج الأنحدار الذاتي للابطاء الموزع ARDL وهو الأسلوب الأنسب لتحليل العلاقة بين مؤشرات الأقتصاد الكلي وأختبار آثر الصدمات النفطية على معدل البطالة وكمايأتي :-

جدول (3) نتائج التقدير للنموذج بأستخدام ARDL

Dependent variable: UN
Method: ARDL
Date: 10/04/23 Time: 19:39
Sample (adjusted): 2006 2022
Included observations: 17 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): PETRP
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 6
Selected Model: ARDL(2, 2)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
UN(-1)	-0.256266	0.229321	-1.117499	0.2876
UN(-2)	0.267394	0.120169	2.225146	0.0479
PETRP	-0.027584	0.019345	-1.425883	0.1817
PETRP(-1)	0.026719	0.023501	1.136962	0.2797
PETRP(-2)	-0.050650	0.020037	-2.527784	0.0281
C	16.50032	3.608716	4.572353	0.0008
R-squared	0.622376	Mean dependent var		13.21353
Adjusted R-squared	0.450729	S.D. dependent var		1.850841
S.E. of regression	1.371711	Akaike info criterion		3.740559
Sum squared resid	20.69749	Schwarz criterion		4.034634
Log likelihood	-25.79475	Hannan-Quinn criter.		3.769790
F-statistic	3.625901	Durbin-Watson stat		1.916145
Prob(F-statistic)	0.034952			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التقدير البرنامج الاحصائي (Eviews10) .

$$Y = 16.50032 - 0.027584X_1$$

ومن خلال نتائج التقدير سيتم تقييم النموذج أحصائياً وقياسياً وأقتصادياً

من حيث التحليل الأحصائي وجد أن المتغير المستقل (الصدمات النفطية Petrp) له تأثيراً معنوياً على معدل البطالة UN لذا نجد أن قوة تفسير الدالة بلغت (R^2=0.62) أي أن الدالة فسرت (62%) من التباين المتغير التابع وهو معدل البطالة وهذا يؤكد قوة تأثير الصدمة النفطية المتمثلة بأسعار النفط، وأن نتائج التقدير أكدت معنوية المعلمات التي تم تقديرها للمتغيرات أذ يستخدم أختبار t لأختبار معنوية المعلمات المقدرة أذ بلغت (tb_1=0.1817) وهي غير معنوية أحصائياً لكن من الممكن قياس آثر الصدمة النفطية بألازاحة الثانية Petrp(-2) أذ بلغت القيمة الأحتمالية لأثر الصدمة النفطية عند الأزاحة الثانية P_value(Peterp-2)=0.0281 وهي جوهرية أحصائياً وأقل من مستوى المعنوية 10% أي أنها معنوية أحصائياً .بما أن المتغير المستقل (الصدمة النفطية petrp) قد أجتاز الأختبار مما يدل على معنويته في النموذج لذلك يقبل بالفرضية البديلة والتي تنص على أن المتغيرات التوضيحية ذات معنوية أحصائية .

أما المعنوية الكلية للنموذج بلغت $F_{statistic}$=3.625901 المحتسبة أذ أن القيمة الأحتمالية لأحصاءة الأختبار بلغت P-value=0.034952 وهي أقل من 5% وهذا يدل على معنوية وجوهرية النموذج وأعتمادية الدالة.

أما تقييم النموذج أقتصادياً فأن النموذج المقدر له معنوية أقتصادية وذلك من خلال أشارة المعالم ، أذ أن الميل الحدي للمعلمة (X_1) والتي تعبر عن الصدمة النفطية (أسعار النفط) أذ أن هذا المؤشر له تأثيراً في معدلات البطالة ،وأن زيادة هذا المؤشر بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى نقصان في معدلات البطالة بنسبة (0.027584%) أي وجود علاقة عكسية بين الصدمات النفطية (أسعار النفط) ومعدل البطالة .

ثالثاً- أختبارات دقة نموذج ARDL

أن أختبار دقة نموذج ARDL يتضمن مجموعة من الأختبارات وهي :-

1. أختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Normality Tests

لدراسة سلوك النموذج لابد من أجراء أختبار التوزيع الطبيعي أذ يستخدم أختبار (Jarque-Berra test) للكشف عن طبيعة التوزيع الطبيعي للبواقي ، وأن الشكل (1) يمثل القيم الأحتمالية لهذا الأختبار أذ أن هذا الأختبار J-B يختبر فرضية العدم التي تنص على أن البواقي (الأخطاء) تتوزع توزيعاً طبيعياً مقابل الفرضية البديلة القائلة بأن البواقي (الأخطاء) لاتتبع توزيعاً طبيعياً ، ومن خلال ملاحظة نتائج الأختبار نجد أن قيمة J-B = 0.908130 وهي أقل من قيمة χ^2 الجدولية عند مستوى 5% كما أن

القيمة الأحتمالية المقابلة لهذا الأختبار لـــــ P_{-value}= 0.635042 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5% لذلك نقبل فرضية العدم أن بواقي النموذج عشوائية وتتبع التوزيع الطبيعيً وهذا مؤشر لجودة النموذج المقدر .

الشكل (1)نتائج أختبار التوزيع الطبيعي لأخطاء النموذج

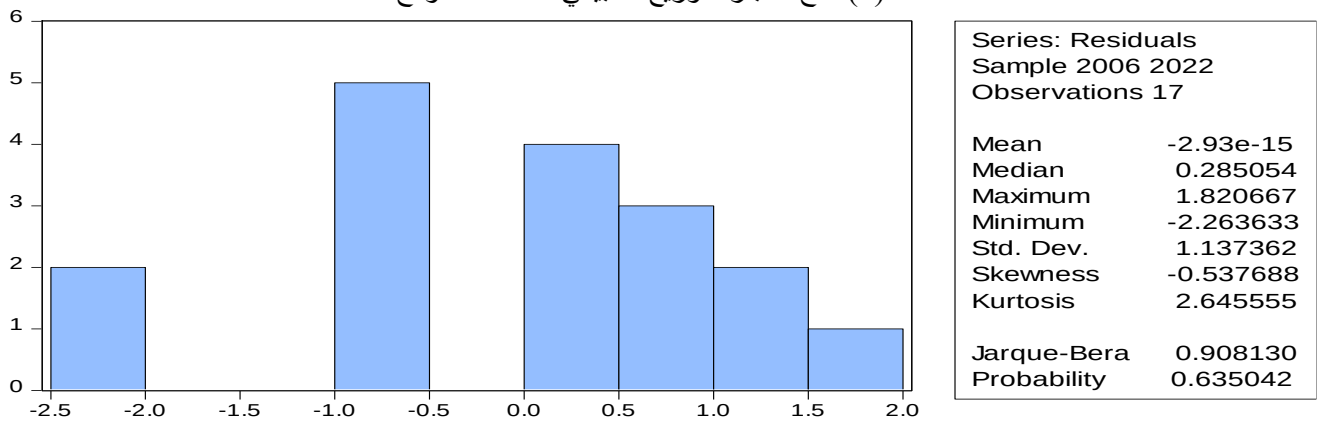

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التقدير البرنامج الاحصائي (Eviews10) .

2. أختبار الأرتباط التسلسلي Serial Correlation LM Tests

يستخدم هذا الأختبار للتأكد من خلو النموذج المقدر من مشكلة الأرتباط الذاتي ، ويتم ذلك بأستخدام أختبار Breusch-Godfrey للكشف عن مشكلة الأرتباط الذاتي بين بواقي النموذج ، أذ نلاحظ من الجدول (11) أن النموذج المقدر خالي من مشكلة الأرتباط التسلسلي وذلك لأن قيم أختبار Breusch-Godfrey والتي تتضمن قيم أختبار F ، χ^2 أكبر من مستوى المعنوية 5% ، وهذه القيم $F_{prob}(2, 9) = 0.4392$ ، Chi-square(2)=0.2416 ، وبما أن قيم الأختبار غير معنوية أي أكبر من 5% لذا نقبل فرضية العدم التي تنص بعدم وجود أرتباط تسلسلي بين المتغيرات .

جدول (4) يمثل نتائج أختبار الأرتباط التسلسلي للنموذج

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.902877	Prob. F(2,9)	0.4392
Obs*R-squared	2.840876	Prob. Chi-Square(2)	0.2416

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التقدير البرنامج الاحصائي (Eviews10) .

3. أختبار ثبات تجانس التباين Hetroskedasticity Tests

هذا الأختبار للكشف عن مشكلة عدم تجانس التباين في النموذج يتضح عدم وجود مشكلة تجانس التباين ، أذ أن قيمة Chi-square(5,11)=0.3253 ، Chi-square (5)=0.2719 و Chi-square(5)=0.8216 أكبر من مستوى المعنوية 5% ،وبما أن قيم أختبار F و Chi-square غير معنوية أي أكبر من مستوى معنوية (5%) وبذلك نقبل فرضية العدم التي تنص بعدم وجود مشكلة تجانس التباين.

جدول (5)يمثل نتائج أختبار عدم تجانس التباين للنموذج

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.318386	Prob. F(5,11)	0.3253
Obs*R-squared	6.370125	Prob. Chi-Square(5)	0.2719
Scaled explained SS	2.194411	Prob. Chi-Square(5)	0.8216

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التقدير البرنامج الاحصائي (Eviews10) .

4. أختبـــار أستقرارية النموذج CUSUM

لغرض أختبار السـكون الهيكلي (Stability) لنموذج ARDL المقدر للعلاقة طويلة الأجل وقصـيرة الأجل للمدة (2004-2022) تم أستخدام أختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM لأختبار أستقرارية نموذج ARDL ، وأن الشكل (5) يوضح نتائج الأختبار ومنه نلاحظ أن المجموع التراكمي للبواقي يقع داخل حدود القيم الحرجة عند مســتوى معنوية 5 % وهذا يدل على أستقرارية المعلمات المقدرة .

شكل (2) يمثل نتائج أختبارأستقرارية النموذج CUSUM

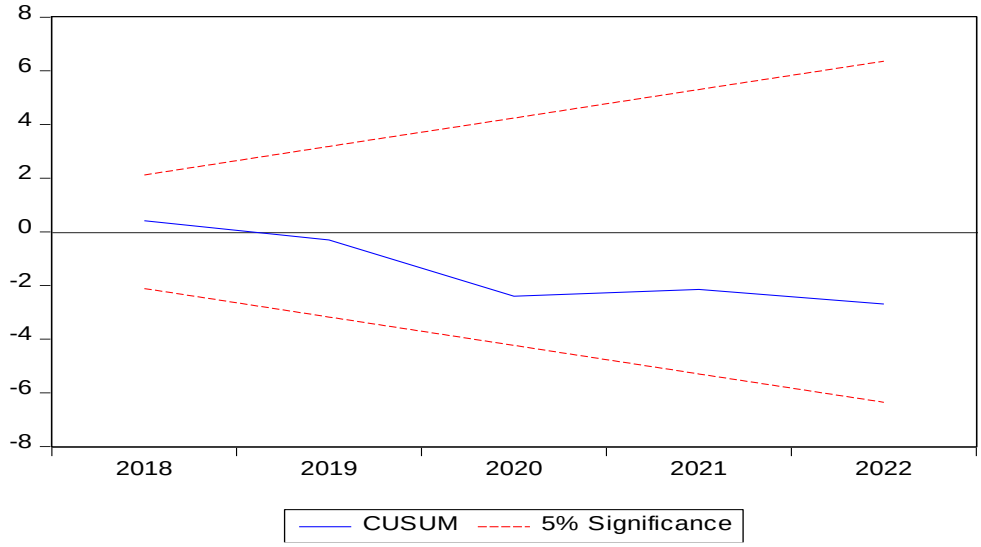

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التقدير البرنامج الاحصائي (Eviews10) .

5. أختبار الحدود للتكامل المشترك The Bound Test Approach to Cointerration

أن الخطوة التي تلي تقدير نموذج ARDL هي أختبار وجود علاقة التكامل مشــترك أي مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين تأثير الصدمة النفطية المتمثلة بأسعار النفط و الناتج المحلي الأجمالي أذ يتم حساب أحصائية F وفق فرضية العدم التي تنص أن المعلمات المسـتويات المبطأة للمتغيرات المتبطأة تسـاوي صـفراً ، أي تعني عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ، مقابل الفرض البديل التي تنص على وجود تكامل مشترك أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات ، وعليه يتم مقارنة قيمة أحصاءة F مع الحد الأعلى والأدنى للقيم الحرجة ، ومن خلال الجدول (6) يوضح ذلك :-

الجدول (6) يوضح نتائج التكامل المشترك بأستعمال طريقة أختبار الحدود

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	9.206074	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Actual Sample Size	17	Finite Sample: n=35		
		10%	3.223	3.757
		5%	3.957	4.53
		1%	5.763	6.48
		Finite Sample: n=30		
		10%	3.303	3.797
		5%	4.09	4.663
		1%	6.027	6.76

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التقدير البرنامج الاحصائي (Eviews10) .

بما أن قيمة $F_{-statistic}$= 9.206074 المحتسبة أكبر من الحدود الدنيا والعليا لجميع مستويات المعنوية (%10,%5,%2.5,%1) أذن توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات أي يوجد تكامل مشـترك بين الصـدمات النفطية المتمثلة بأسـعار النفط ومعدل البطالة .

6. منهجية تصحيح الخطأ للنموذج

تعتمد هذه المنهجية على معامل تصحيح الخطأ ويجب أن يكون هذا المعامل أشارته سالبة ومعنوي والتي يتم من خلالها الحصول على توازن للأجل الطويل للنموذج ومن الجدول (7) نجد أن معامل تصحيح بلغ ContEq(-1)^*=-0.988872 وأن القيمة الأحتمالية لمعامل التصحيح ContEq(-1) prob =0.0001 نجد معامل تصحيح الخطأ سالب ContEq(-1) ويتمتع بمعنوية وأن سرعة التصحيح من الأجل القصير الى الطويل هنا بلغت 0.988872- ، وتفسير هذه المعلمة هو : أن 0.988872 من أخطاء الأجل القصير يمكن صحيحها خلال وحدة الزمن (كل سنة) للوصول الى توازن الأجل الطويل .

الجدول (7)يوضح نتائج منهجية تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(UN)
Selected Model: ARDL(2, 2)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 10/04/23 Time: 19:42
Sample: 2004 2022
Included observations: 17

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(UN(-1))	-0.267394	0.107656	-2.483784	0.0304
D(PETRP)	-0.027584	0.015196	-1.815142	0.0968
D(PETRP(-1))	0.050650	0.016149	3.136331	0.0095
CointEq(-1)*	-0.988872	0.173088	-5.713118	0.0001

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التقدير البرنامج الاحصائي (Eviews10) .

7.تحليل أستجابة النبضات Impulse Response

– دوال أستجابة النبضة Impulse Response functions

تقيس دوال أستجابة النبضة (IRF) أثر الصدمة التي يتعرض لها متغير داخلي ما بداخل أنموذج الأنحدار الذاتي ذو المتجه (VAR) على القيم الحالية والمستقبلية والمتغيرات الأخرى لهذا الأنموذج وهنالك طريقتان لقياس آثر الصدمة الأولى : قياس آثر الصدمة بمقدار أنحراف معياري واحد .

أما الثانية : هو قياس أثر الصدمة بمقدار وحدة واحدة وتتميز دوال أستجابة النبضة بحساب مجموعة من العلاقات الديناميكية الموجودة ، أذ أنها تبين رد فعل نظام المتغيرات الداخلية على آثر حدوث صدمة في الأخطاء وحسب سيمز فأن دوال الأستجابة تبين آثر أنخفاض وحيد ومفاجئ لمتغير على نفسه وعلى باقي متغيرات النظام في كل الأوقات مع فرض عدم وجود أرتباط بين الأخطاء ، بمعنى آخر أن هذه الدالة تعمل على تتبع المسار الزمني لمختلف الصدمات المفاجئة التي كيفية أستجابة كل متغير من هذه المتغيرات لأي صدمة مفاجئة في أي متغير في الأنموذج مع مرور الزمن .

تحليل النبضات عندما يكون معدل البطالة (UN) متغيراً تابعاً

تتميّز دوال الصدمة بأنها تبين رَدّة فعل نظام المتغيرات الداخلية على أثر حدوث صدمة في الاخطاء ، مما يعني أن دوال الاستجابة تبين أثر انخفاض وحيد ومفاجئ لمتغير على نفسه وعلى باقي متغيرات النظام في كل الاوقات مع فرض عدم وجود ارتباط بين الأخطاء، لذلك فإنَ تحليل دوال النبضات هو لقياس درجة استجابة معدل البطالة (UN) إلى المتغيرات الأخرى المستقلة المعبرة عن الصدمة المتمثلة بأسعار النفط (PETRP) ، ومن الشكل (6) يتضح أن درجة استجابة معدل البطالة إلى صدمه مفاجئة بمقدار انحراف معياري واحد من المتغير نفسه والمتغيرات الأخرى ، ونلاحظ أن درجة استجابة معدل البطالة لذاته كان متذبذباً بين القيم الموجبة دائما ولكن كانت مرتفعة وانخفضت في الصدمة الثانية وبقيت متذبذبة بين الانخفاض والارتفاع حتى السنة الاخيرة. أما درجة استجابة معدل البطالة لأسعار النفط فكانت مساوية للصفر في السنه الأولى ثم تتحول إلى قيم متذبذبة سالبه وموجبه إلى ان تحقق قيمه موجبة في السنه الأخيرة.

الشكل (3) يمثل استجابة الـ (un) لحدوث صدمة بأنحراف معياري واحد في في نفسه وأسعار النفط

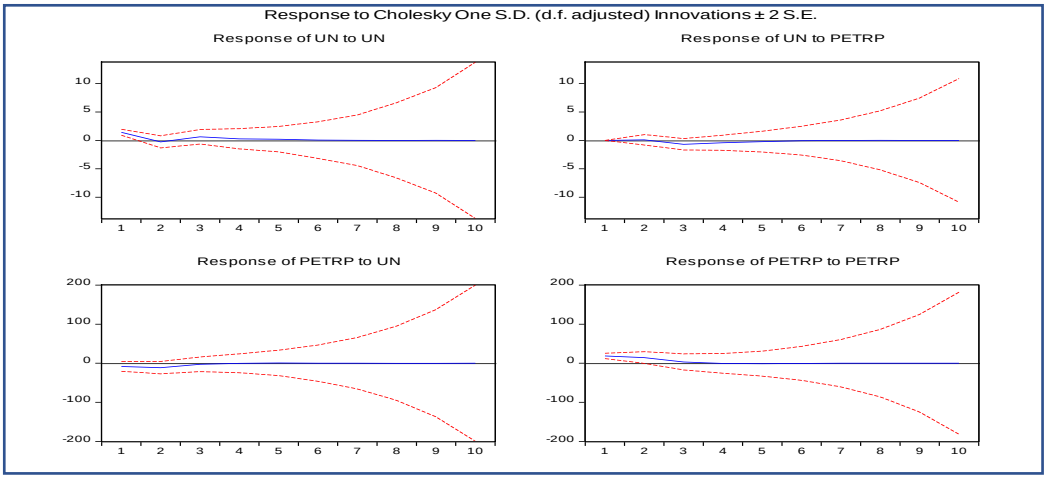

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التقدير البرنامج الاحصائي (Eviews10) .

المبحث الثالث

رؤى ومعالجات لتخفيض معدلات البطالة في العراق

أولاً: تفعيل الشراكة بين القطاع العام والخاص

يتطلب الأمر في ظل التحديات التي يواجها العراق حاليا أهمية تفعيل الشراكة حيث إن الاقتصاد العراقي في أشد الحاجة الى الشراكة بين القطاع العام والخاص، إذ من الضرورة النظر بشكل أكبر لكيفية إصلاح وتشجيع هذا القطاع والاستفادة منه في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة في الفترة المقبلة، وهو ما يتطلب بدروه إطارا مؤسسيا يحقق اتساق المشروعات الخاصة مع أهداف الدولة والمتغيرات الاقتصادية والدولية والإقليمية من ناحية، ويتيح التنسيق ودعم علاقات التغذية الرجعية بين الجهات الفاعلة في مجال المشروعات الخاصة من ناحية أخرى، إضافة إلى وضع السياسات المطلوبة على المستويين الكلي والجزئي لتوجيه دعم أكبر لتلك المشروعات، وذلك على النحو الآتي. (عبيس، 2014، صفحة 120)

ومن اجل تحسين مستويات المعيشة في العراق وتحقيق النمو والتنمية المستدامة يتطلب ذلك السماح بالفرصة لمشاركة القطاع الخاص في عملية البناء والازدهار وهذا ما لمسناه في النهضة التنموية للتجارب الدولية , فاقتصادنا الريعي بأمس الحاجة الى الدور الاقتصادي الحكومي الذي يسهل الشراكة والاندماج مع النشاط الخاص وتكون آلية الشراكة بمايلي:- (كاظم، 2018، صفحة 193)

أ- تمويل الحكومة للنشاط الاقتصادي مقابل نسبة ارباح سنوية تحصل عليها الحكومة

ب- منح القطاع الخاص رخص استثمارية لبعض املاك الحكومة كالعقارات والاراضي مقابل نسبة ارباح سنوية تحصل عليها الحكومة

ت- العمل بجد نحو الخصخصة وفسح المجال امام القطاع الخاص لتصدر النشاط الاقتصادي مع بقاء الحكومة محتفظة بما يعرف (بالسهم الذهبي) اي تمتلك الحكومة حصة يمكنها من استخدام الفيتو ضد القرارت غير الصحيحة .

وان يتركز التوجه الحكومي نحو الاستثمار في راس المال البشري والنهوض بالتعليم والتدريب وجذب المعرفة التكنولوجية وتوطينها لغرض إنتاجها كهدف استراتيجي , وكل تلك النشاطات الحكومية الداعمة للقطاع الخاص يجب ان تأخذ بنظر الاعتبار خلق قدرة لدى القطاع الخاص الوطني بفتح اسواق خارجية (خلق قوة تصديرية) , والانتقال من نمط الاقتصاد السياسي الريعي نحو التنمية القائمة على اسس العدالة والكرامة .

ثانياً: دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

ان دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لاسيما في المحافظات التي ترتفع فيها نسبة البطالة والفقر وكذلك في المناطق الريفية يعد هدف من اهداف وسياسات الحكومة في معالجة البطالة إذ تتميز هذه المشروعات بقدرتها العالية على توفير فرص العمل وتتميز بقدرتها على توظيف العمالة نصف الماهرة وغير الماهرة وذلك لانخفاض نسبة المخاطرة من ناحية وامكانية التدريب اثناء العمل لرفع القدرات والمهارات ، فضلا عن انها تحتاج الى تكلفة رأسمالية منخفضة نسبياً لبدأ النشاط مما يشجع الكثيرين على الاستثمار فيها ، وان تمويل هذه المشروعات من خلال القروض الميسرة يساعد العائلات ذو الدخل المنخفض على العمل والاستثمار وزيادة الدخل المتولد من هذه المشروعات ماينعكس على تحسين المستوى الصحي والالتحاق بالتعليم وتوفير الحياة الكريمة لهم.

ثالثا: معالجة الاختلال الهيكلي وتشجيع الاستثمار الاجنبي

ويتم ذلك بأجراء حزمة من الاصلاحات الاقتصادية التي تُمكن من الانتقال من الاعتماد الكبير على القطاع الاولي الى اقتصاد يعتمد بصورة اكبر على التصنيع عبر جذب الاستثمارات الاجنبية ،وهذا يدفع الى ازدهار الصناعات الثقيلة ثم الصناعات الالكترونية ،وازدهار الصادرات التي تنعكس على زيادة الدخل القومي وزيادة نصيب الفرد منه ،كذلك الاهتمام بتطوير الانتاج المحلي سواء الزراعي او الصناعي مع اتباع سياسات اقتصادية يكون شأنها رفع القدرة الشرائية المحلية لحماية الاقتصاد الوطني من ان يكون عرضة للازمات الاقتصادية العالمية والتي تعصف بالاقتصاد العالمي اليوم .

يعد الاستثمار الاجنبي ضرورة اساسية لتحقيق التنمية المستدامة لما يوفره من فرص عمل وطاقات انتاجية جديدة وخبرات تسهم في تحقيق التنوع الاقتصادي فضلا عن ما تنقله الشركات الاجنبية من تكنولوجيا وخبرات ادارية وفنية .

ولكي يمارس الاستثمار دوره المهم في النشاط الاقتصادي لابد من توفير البيئة الملائمة للاستثمار في العراق عبر توفير الشروط والمحددات الاساسية للاستثمار الاتية:- (بتول مطر عبادي، 2015، صفحة 64)

1- الاستقرار الامني والسياسي
2- توفير البنى التحتية الاستثمارية واعادة تأهيل المتهالك منها .
3- استقرار اسعار الصرف فأن عدم الاستقرار يشكل خطورة كبيرة على تقديرات الاستثمار .
4- توفر اسواق محلية واسعة
5- توفر الموارد الطبيعية والبشرية
6- النزاهة المالية والادارية
7- توفير تشريعات قانونية محفزة وتسهيل الاجراءات والموافقات الاستثمارية
8- تنسيق مخرجات التعليم وفق متطلبات التنمية

رابعاً: تنمية ودعم القطاع الزراعي

اصلاح القطاع الزراعي استراتيجية مهمة لتحقيق العدالة الاقتصادية والتنمية المستدامة عبر زيادة الاستثمارات العامة فيها ودعم المدخلات الزراعية مع تحفيز زراعة المحاصيل الاستراتيجية , فأن زيادة كمية المحاصيل لا يؤدي الى تحسين سبل العيش للمزارعين فحسب بل يزيد الطلب على السلع والخدمات في المناطق الريفية ويتيح مزيدا من الفرص للتنمية الاقتصادية والاجتماعية , و استيعاب اعداد كبيرة من العاطلين والتخفيف من حدة الفقر وتوفير الغذاء والمدخلات الصناعية , ففي فترة الازمات والصراعات اضطر الكثير من سكان المناطق الريفية في العراق الى النزوح وانقطعت سبل عيشهم من الزراعة جراء وجود التنظيمات الارهابية والعمليات العسكرية , ويعتبر القطاع الزراعي مناسباً بشكل كبير لتحسين الامن الغذائي وتعزيز سبل العيش والقدرة على الصمود في مواجهة الظروف , ويمكن احياء قطاع الزراعة في العراق ليكون بمثابة دعامة لأقتصاد اكثر تنوعاً يقوده القطاع الخاص فالانتاج الزراعي وصناعات معالجة الاغذية والخدمات المساندة توفر امكانات كبيرة للتوسع وخلق فرص العمل وتوظيف الايدي العاملة وتحسين القدرة التنافسية , ووفقاً لدراسة البنك الدولي لابد من تبني رؤية جديدة للنظام الغذائي في العراق متمثل بالاتي:- (الامم المتحدة، 2020، صفحة 64)

1- اعادة توجيه السياسة الغذائية نحو التوظيف والاستدامة والتنويع الاقتصادي
2- تعظيم اثر نظم الانتاج عالي القيمة
3- الاستثمار في الحلول والفرص الرقمية

الاستنتاجات والتوصيات

اولا:الاستنتاجات:-

1- ان تقلبات أسعار النفط تؤدي الى توليد أعباء على الحكومة وعلى القطاع الخاص مما يجعل عملية التخطيط صعبة ولا سيما في حالة اعتماد إيراداتها بشكل كبير على الثروات الطبيعية.
2- يعاني العراق من معدلات بطالة فوق المعدل الطبيعي على الرغم من تزايد نمو القوى العاملة .
3- تزامن الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي فضلاً عن اعتماده بشكل كبير في بنية القطاع التجاري على النفط مما افقده القدرة التنافسية و أدى الى عدم التناسب بين المدخلات والمخرجات في العملية الاقتصادية.
4- أن المتغير المستقل (الصدمات النفطية Petrp) له تأثيراً معنوياً على معدل البطالة UN لذا نجد أن قوة تفسير الدالة بلغت (R^2=0.62) أي أن الدالة فسرت (62%) من التباين المتغير التابع وهو معدل البطالة وهذا يؤكد قوة تأثير الصدمة النفطية المتمثلة بأسعار النفط.
5- أن النموذج المقدر له معنوية أقتصادية وذلك من خلال أشارة المعالم ، أذ أن الميل الحدي للمعلمة (X_1) والتي تعبر عن الصدمة النفطية (أسعار النفط) أذ أن هذا المؤشر له تأثيراً في معدلات البطالة ،وأن زيادة هذا المؤشر بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى نقصان في معدلات البطالة بنسبة (0.027584%) أي وجود علاقة عكسية بين الصدمات النفطية (أسعار النفط) ومعدل البطالة.

ثانياً: التوصيات:-

1- الاســـتفادة من فترات ارتفاع اســـعار النفط لدعم عمليات النمو الحقيقي في الناتج المحلي الاجمالي، وذلك من خلال تخصـــيص جزء من الاموال الناتجة عن ارتفاع اســـعار النفط لدعم قطاعات الانتاج الحقيقي في القطاعين الزراعي والصناعي.
2- تأسيس صندوق احتياطي وطني، تودع فيه جزء من ايرادات تصدير النفط خلال فترات ارتفاع الاسعار، بهدف استخدامها لدعم الاقتصاد الوطني خلال فترات انخفاض الاسعار.
3- تنمية القطاعات الاقتصـــادية غير النفطية، وذلك لزيادة نسـب مســاهمتها في الناتج المحلي الاجمالي، بهدف تجنب ظهور الانكماش في الناتج المحلي الاجمالي خلال فترات انخفاض اسعار النفط.
4- دعم المشروعات الصغيرة ذات الأهمية الكبيرة في امتصاص البطالة وتوليد فرص العمل للعاطلين.

المراجع:-

1-الامم المتحدة. (2020). دليل ادماج مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات الانمائية.
2- باسم عبد الهادي حسن الابراهيمي. (2020). السياسات الاقتصادية في العراق التحديات والفرص . عمان - الاردن: مؤسسة فريدريش- إيبرت.
3- باقر كرجي حبيب بتول مطر عبادي. (2015). سياسات مقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى العراق , مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ، الإصدار 17. مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، الإصدار 17.
4- حسين علي كيطان. (2018). قياس وتحليل تأثير تقلبات أسعار النفط الخام في السوق الدولية على الإيرادات العامة في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2015) . مجلة الكوت الجامعة، كلية الادارة والاقتصاد، واسط، المجلد (2)، العدد (2) ، 2018.
5- رائد خضير عبيس. (2014). المشاريع الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية في بلدان مختارة مع إشارة للعراق. ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة كربلاء ، كلية الإدارة والاقتصاد.
6- كاظم شمخي. (2011). معلومات سوق العمل والحد من البطالة. مجلة العمل والمجتمع ، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ،العدد12،بغداد ،2011.
7- لورنس يحيى و عقيل مكي كاظم. (2018). امكانية محاكاة التجربة البرازيلية في معالجة التفاوت في الدخل والثروة في العراق بعد عام 2003. امكانية محاكاة التجربة البرازيلية في معالجة التفاوت في الدخل والثروة في العراق بعد عام 2003 , مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية , العدد56.
8- وزارة التخطيط . (2022). تقارير مختلفة. الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية ، سنوات مختلفة .

9-L.R. Werneck, R. (2005). *" Tax Reform on The Brink of Fiscal Dominance :Apolitical Economy Model* . Search posted on the site https://ideas.repec.org.